تغير المناخ كتهديد للسلم والأمن الدوليين
"تحليل لتوسع اختصاصات مجلس الأمن وحدوده القانونية"

جواد القسمي*

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الدولي، وكيف أدى ذلك إلى إدراج تغير المناخ كتهديد أمني ضمن جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فبعد نهاية الحرب الباردة، توسع مفهوم الأمن ليشمل تهديدات "غير تقليدية"، مثل القضايا البيئية والإنسانية، مما فتح الباب أمام مجلس الأمن للتدخل في قضايا لم تكن ضمن اختصاصه التقليدي. وقد تجسد هذا التوسع في المناقشات والقرارات التي اتخذها المجلس بشأن تغير المناخ، معتبرا إياه تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

تهدف الدراسة إلى تحليل هذا التطور، من خلال استعراض الحجج المؤيدة والمعارضة لتدخل مجلس الأمن في قضايا المناخ. فمن جهة، يرى البعض أن المجلس هو الهيئة الدولية الوحيدة القادرة على الاستجابة السريعة لمخاطر تغير المناخ، وإجبار الدول على اتخاذ إجراءات عاجلة. ومن جهة أخرى، يحذر آخرون من توسيع صلاحيات المجلس، ويرون أن ذلك قد يؤدي إلى تهميش المؤسسات الأخرى المعنية بقضايا البيئة، وإلى تجاهل الظروف الهيكلية للعنف وانعدام الأمن.

تعمق الدراسة تحليلها من خلال استعراض خطابات الأمن المناخي المختلفة، التي تستخدمها الجهات الفاعلة المختلفة لتأطير التحديات المناخية، وتبرير خياراتها السياسية. فخطاب الأمن القومي، يصور تغير المناخ كتهديد للدولة ومصالحها، ويركز على الاضطرابات المحتملة الناجمة عن ندرة الموارد والهجرة المناخية، بينما يؤكد خطاب الأمن البشري على ضعف الأفراد والجماعات تجاه آثار تغير المناخ، مثل الجوع والمرض والنزوح. أما خطاب الأمن الجماعي، فيؤطر تغير المناخ كتهديد للمجتمع الدولي ككل، ويدعو إلى تعاون دولي لمواجهة هذا التحدي.

تكشف الدراسة أن هذه الخطابات ليست محايدة، بل هي انعكاس للمصالح

(*) دكتور في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

السيـاسية المتضـاربة للقوى المختلفة. فالـدول الجزرية الصغيرة النامية، تعتمد على خطاب الأمن الجماعي لتسليط الضوء على الـتهديد الوجودي الذي يمثله تغير المناخ عليها، بينما الـدول الكبرى المسببة للانبعـاثات، قد تستخـدم خطاب الأمن القومي لتبرير إجـراءات تقييديـة للهجرة، أو لتعـزيز دورهـا العسكـري في إدارة الأزمات المناخية.

في الـنهاية، تؤكد الدراسة على أن مـواجهة التحديات المناخيـة تتطلب مقاربة شاملة، تتجاوز التدخلات الأمـنية، وتركز على التعـاون الدولي، والعدالة المنـاخية، والتنمية المستدامـة، وتدعو إلى تبنـي خطابات أمنيـة بديلة، تحترم حقـوق الإنسان، وتعالج الأسباب الجذرية لضعف المجتمعات تجاه آثار تغير المناخ.

كلمات مفتاحية:

تغير المناخ – مجلس الأمن – الأمن المناخي – الأمن القومي – الأمن البشري – الأمن الجماعي – القانون الدولي –العدالة المناخية.

Abstract:

This study examines the transformations in the concept of international security and how this has led to the inclusion of climate change as a security threat on the agenda of the United Nations Security Council. Following the end of the Cold War, the concept of security expanded to encompass "non-traditional" threats, such as environmental and humanitarian issues, paving the way for the Security Council to intervene in matters previously outside its traditional mandate. This expansion has been manifested in the Council's discussions and resolutions concerning climate change, framing it as a threat to international peace and security.

The study aims to analyze this development by reviewing the arguments for and against the Security Council's intervention in climate issues. On one hand, proponents argue that the Council is the only international body capable of responding rapidly to the risks of climate change and compelling states to take urgent action. On the other hand, critics warn against expanding the Council's powers, suggesting this could lead to the marginalization of other institutions concerned with environmental issues and overlook the structural conditions of violence and insecurity.

The study deepens its analysis by examining the different climate security discourses employed by various actors to frame climate challenges and justify their policy choices. The national security discourse portrays climate change as a threat to

the state and its interests, focusing on potential disruptions arising from resource scarcity and climate migration. In contrast, the human security discourse emphasizes the vulnerability of individuals and groups to the impacts of climate change, such as hunger, disease, and displacement. The collective security discourse frames climate change as a threat to the international community as a whole, calling for international cooperation to address this challenge.

The study reveals that these discourses are not neutral but reflect the conflicting political interests of different powers. Small Island Developing States (SIDS), for instance, rely on the collective security discourse to highlight the existential threat posed to them by climate change. Conversely, major emitting states might utilize the national security discourse to justify restrictive migration measures or to enhance their military role in managing climate crises.

Ultimately, the study emphasizes that addressing climate challenges requires a comprehensive approach that transcends security interventions, focusing instead on international cooperation, climate justice, and sustainable development. It calls for the adoption of alternative security discourses that respect human rights and address the root causes of societal vulnerability to the impacts of climate change.

Keywords:

Climate Change - Security Council - Climate Security - National Security - Human Security - Collective Security - International Law - Climate Justice.

مقدمة:

يشهد مفهوم "الأمن الدولي" تحولا مستمرا، لا سيما منذ نهاية الحرب الباردة. فقد تجاوز هذا المفهوم، تدريجيا، تركيزه التقليدي على التهديدات العسكرية بين الدول، ليشمل طائفة واسعة من التحديات "غير التقليدية" التي تمس أمن الأفراد والمجتمعات، بل والكوكب بأسره. ومن بين هذه التحديات، يبرز تغير المناخ كقضية ذات أبعاد أمنية متزايدة، مما أثار جدلا واسع النطاق حول دور مجلس الأمن، تلك الهيئة المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين، في التعامل مع هذه القضية.

يستند تدخل مجلس الأمن في قضايا الأمن غير التقليدي إلى "مسؤوليته الأساسية" المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وقد شهدت العقود الأخيرة تأكيد المجلس لسلطته على مجموعة متنوعة من القضايا، من انتهاكات حقوق الإنسان والعنف

القـائم على النوع الاجتماعـي إلى الأزمات الإنسانـية والكوارث الطـبيعية والأمراض المعدية، كما يتجلى في القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) بشأن جائحة كوفيد-١٩ .

لقد أثارت هذه الممارسـة جدلا أكاديميـا وسياسيا واسع الـنطاق. ففي حين احتفت بعض الدراسـات القانونيـة بقدرة المجلس على الاسـتجابة للتهـديدات "الجديدة" كدليل على الـتقدم نحو نظام دولي أكثر استقـرارا، حذرت أصوات أخرى من مخاطر توسيع صلاحيات المجلس دون معالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن.

إن تدخل مجلس الأمن في قضايا تغير المناخ يثير إشكاليات معقدة. فمن ناحية، يرى البعض أن فهم تغير المناخ كتهـديد أمني وكمحرك للصراع قـد يُسرّع من الاستجابة الدوليـة اللازمة لمواجهة هذه الظـاهرة. ويُنظر إلى أمننة تغـير المناخ، في هذا السياق، كاستراتيجية لتعـزيز العمل المناخي. ومن ناحية أخرى، يثير آخرون تساؤلات حول شرعيـة تدخل المجلس في ظل غـياب حجج قانـونية قويـة تدعم سلطـته في الأنظمة القانونية الأخرى، وخاصة اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥ . كما يحذرون من التحديات التي تفرضـها الطبيعة "المرنة" للقانون البيئي الدولي.

وعلاوة على ذلك، يثير تدخل المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة جدلا كبيرا، حيث يتـطلب ذلك إثبات وجود "تهديـد للسلم" أو "إخلال بالسلم" أو "عمل من أعمال الـعدوان"، وهو ما يصعب إثباته بـشكل قاطع في حالة تغير المناخ. ومع ذلك، فإن التوسـع الكبير في مفهوم "تهديد السلم" من خلال ممارسات المجلس يجعل هذا التدخل غير مستبعد.

يهدف هذا الـبحث إلى تحليل تطور دور مجلـس الأمن الدولي في معالجـة التداعيات الأمنية لتغير المـناخ، من خلال دراسة الجدل القـانوني والسياسي الـدائر حول هذه القضيـة، وتحليل الخطابـات المتنافـسة حول "أمـننة" تغير المنـاخ. ولتحقيق هذا الهدف، يعتمـد البحث على منهجيـة متعددة الأبعـاد، تجمع بين التحليـل القانوني لنـصوص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتحليل السياسي لمواقف الـدول الأعضاء والفاعلين الآخرين، والتحليل الخطـابي للخطابات المتنافسة حول الأمن المناخي.

أولاً: توسيع نطاق اختصاص مجلس الأمن الدولي: تغير المناخ والسلم والأمن الدوليان

يتنـاول هذا المحور بـالتفصيل عمـلية توسـيع اختصاصـات مجلس الأمن الدولي لتشمل الأبعـاد الأمنية لتغـير المناخ. سيركز الـتحليل على كيفية تـطور فهم المجلس لمسـؤوليته في مواجهة الـتهديدات غير التقليـدية منذ نهايـة الحرب الباردة، ودخول

قضية المناخ تحديدا إلى نقاشاته وقراراته، مستعرضا المبررات والجدل القانوني والسياسي المحيط بهذا التدخل، ومستكشفاً طبيعة الأدوات المتاحة للمجلس في هذا السياق المعقد.

أ- تطور مفهوم "التهديدات للسلم والأمن الدوليين" بعد الحرب الباردة

على مدى العقود القليلة الماضية، قام مجلس الأمن بتوسيع "مسؤوليته الأساسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين" من خلال تأكيد سلطته على مجموعة متنوعة من القضايا، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والقضايا الإنسانية، والكوارث والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأمراض المعدية[١] . يمكن إرجاع الاتجاه نحو توسيع ولاية مجلس الأمن الدولي وسلطاته لمعالجة التهديدات الأمنية "غير التقليدية" للسلم والأمن إلى نهاية الحرب الباردة. ففي عام ١٩٩٢، أعلن رئيس مجلس الأمن في اقتباس مشهور أن "غياب الحروب والصراعات العسكرية بين الدول لا يضمن في حد ذاته السلم والأمن الدوليين، فالمصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية "يمكن أن تشكل أيضا تهديدات للسلم والأمن الدوليين[٢] . وأحدث مثال على هذا الاتجاه التوسعي هو القرار ٢٥٣٢/ ٢٠٢٠ الذي يقر بأن المدى غير المسبوق لوباء فيروس كورونا الجديد "من المرجح أن يعرض صون السلم والأمن الدوليين للخطر "[٣] .

ب – إدراج تغير المناخ على جدول أعمال مجلس الأمن

لقد احتفت العديد من الدراسات القانونية التي أنتجت منذ نهاية الحرب الباردة بقدرة مجلس الأمن على الاستجابة للتهديدات "الجديدة" للسلام والأمن كدليل على التقدم نحو نظام دولي أكثر استقرارا[٤] ، وأن هذه الإجراءات هي "وسيلة ضرورية ومرغوبة لإدارة واحتواء أزمة الفوضى التي تواجه العالم "[٥] .

بالمقابل، حذرت الأصوات الناقدة من توسيع صلاحيات مجلس الأمن الدولي، وأظهروا حدود خطاب الأمن الجماعي الذي يمكن نشره للسماح باستخدام القوة كآلية إنفاذ، دون معالجة الظروف الهيكلية للعنف وانعدام الأمن. إلا أن الحجة القائلة بأن مجلس الأمن يجب أن يؤكد سلطته على "أزمة" المناخ قد اكتسبت الصدارة في السنوات الأخيرة[٦] .

وعقد المجلس اجتماعه الأول لمناقشة الروابط بين تغير المناخ والأمن في عام ٢٠٠٧، تلاه نقاشات مفتوحة في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ . فيما يتعلق بالمناقشة الثانية، أصدر المجلس بيانا رئاسيا عبر فيه عن قلقه "من أن الآثار الضارة المحتملة لتغير المناخ التي قد تزيد على المدى البعيد، من تفاقم بعض

التهديـدات الحالية لـلسلم والأمن الدوليـين "[٧] . كما تمت مناقشـة الأبعاد الأمنية لتغير المناخ في سيـاقات خاصة ببـلدان ومناطق معينـة. على سبيل المثال، في مارس ٢٠١٧، اعتمـد أعضاء مجلـس الأمن الدولي قـرارا بشأن الـوضـع في حوض بحيرة تشاد، والذي أشار إلى " الآثار الضارة لـتغير المناخ والتغيرات البيئية من بين عوامل أخرى على اسـتقرار المنطـقة، بما في ذلك من خلال نـدرة المياه، الجفـاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي... "[٨] .

ج- مبررات وحجج "أمننة" تغير المناخ وتدخل مجلس الأمن

يرى مـهتمو القـانون الـدولي بأن مجلـس الأمن عليه الاستجـابة لـواحد من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، لاعتقادهم بأن فهم تغير المناخ باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين وكمحرك للصراع قـد يعمل على تسريع الاستجابة التي تشتد الحاجة إليها للتصـدي لمخاطر تغير المناخ، وبالتـالي، فإن إضفاء الطابع الأمني على تغير المنـاخ وتأكيـد سلطة مجلـس الأمن عليه يُنظـر إليه من قبل بعض الـباحثين الـقانونـيين على أنه استراتيجيـة لتعزيـز العمل المنـاخي. كما له ـــإضفـاء الطابع الأمنيـــ عـوامل جذب تكتيكـية كطريقـة للحصول على الاهتمام الكـافي بالمشاكل البيئية.

أمـام الافتقار للحجج القانـونية الداعمة لـسلطة مجلس الأمن في الأنظمـة القانونية الأخرى التي تـتعامل مع تغير المـناخ، ولاسيما اتفـاقية بـاريس لعام ٢٠١٥، وفي مـواجهة للتحديـات التي تفرضـها "لـيونة" القانـون البيئي الدولي، يـرى باحثون قانونيون في مجلس الأمن وسيلة لإجبار الدول على وقف السلوك الضار بالبيئة[٩] .

د- الأساس القانـوني والجدل حول اختصـاص المجلس (الفصل السادس والسابع)

بالإضافة للحجج القـانونية لدعم تدخلات مجلـس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن إمكانيـة المجلس بمعالجة "المخاطر" التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب تغير المنـاخ وفقا للفصل السادس تعتبرها الأدبيات خيارا أقل إشكالية، نظرا لأن هذه الإجراءات تتطلب موافقة الدولة المضيفة. أما خيار اتخاذ مجلس الأمن إجراءات وفقا للفصل السابـع من ميثاق الأمم المتحدة تعد أكثر إثارة للجدل، ولكنه ليس مستبعدا، فلكي يتدخل مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع، يجب على المجلس أن يقرر أن وضعا معينا يمثل "تهديدا للسلام أو خرقا للسلام أو عملا عدوانيا"[١٠] .

لقـد تم توسـيع مفهوم "تهـديد الـسلم والأمن الـدوليين" بشـكل كبير من خلال ممـارسات مجلس الأمن، وعلى هذا الـنحو، لا يعتبره الكثيرون عقـبة أمام قدرته على التصرف بشكل قانوني في الاستجابة للتهديدات التي يشكلها تغير المناخ، سواء كانت

مرتبطة بشكل مباشر بالنزاع أم لا.

هـ- الأدوات والتدابير المحتملة لمجلس الأمن في سياق المناخ

السؤال التالي الذي أثار الخيال القانوني هو ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها "لحفظ أو استعادة السلام والأمن الدوليين" للرد على "التهديدات" التي يشكلها تغير المناخ. هنا، ناقش الباحثون إمكانية فرض مجلس الأمن "تدابير مؤقتة" من قبل مجلس الأمن، تليها عقوبات. حيث تم تسليط الضوء على إمكانية فرض عقوبات على الدول ذات الانبعاثات العالية من غازات الاحتباس الحراري بهدف إجبارها على التفاوض بشأن صكوك دولية أو الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي أو الاتفاقي[١١] . مع إمكانية تبني مجلس الأمن لقرارات "تشريعية" تفرض على الدول تبني واتخاذ إجراءات معينة تهدف إلى معالجة التهديدات الأمنية العالمية المرتبطة بالمناخ، كما حدث في الماضي مع التهديدات الإرهابية وانتشار الأسلحة النووية. يمكن لمجلس الأمن مطالبة الدول بسن تشريعات محلية للحد من بصمتها الكربونية[١٢] ، واستنادا لسلطة المجلس في إنشاء هيئات فرعية وتفويضها بوظائف الفصل السابع، فقد اقترح بعض الفقهاء إنشاء محكمة بيئية دولية لمعالجة تغير المناخ والجرائم البيئة، الفكرة التي تجد الكثير ممن يؤيدها في ظل التجاهل الذي يظهر من بعض الدول حول قضايا التغير المناخي[١٣] .

وقد تمت مناقشة إمكانية أن يأذن مجلس الأمن للدول الأعضاء باستخدام القوة للحفاظ على/أو استعادة السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك فحتى اللذين يدعمون توسيع سلطة مجلس الأمن بشأن "أزمة" المناخ يتفقون على أن التدخل العسكري سيكون ردا غير مناسب. حيث أن الآثار السلبية لاستخدام القوة (بما في ذلك على البيئة) ستفوق في الواقع أي ميزة متوقعة، كما أن الإرادة السياسية لدعم مثل هذه التدابير قد تكون مفقودة. إلا أنه لا ينبغي بالمقابل الاستخفاف بالحجج المؤيدة للتدخلات البيئية لمجلس الأمن[١٤] .

ثانياً:خطابات الأمن المناخي: إطار لفهم التهديدات والاستجابات

الأمن مفهوم غير محدد، خضع لإعادة تعريف وإعادة تفسير مستمرة، لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث بدأت المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على التهديدات العسكرية لسلامة الدولة تعتبر غير فعالة في مواجهة التهديدات العالمية "الجديدة" المنبثقة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد برزت أفكار الأمن البيئي والإنساني في نفس الفترة لتكمل مفاهيم الأمن القديمة المتمحورة حول الدولة.

تعرض توسيع الأجندة الأمنية لانتقادات من قبل مدرسة كوبنهاغن للدراسات

الأمنـية، التي قدمت مفهوم "الأمننة"[١٥] . يـشير الأخير إلى العملية الخطابية (فعل الكلام) التي يتم من خلالها تمثيل قضية معينة كتهديد وجودي يضفي الشرعية على تدابير "الطـوارئ" ويعلق "السياسـة العادية"[١٦] . على الـرغم من أن هذا المنطق أقـرب إلى خطابات الأمن القومي، إلا أن محاولات تـوسيع الأجندة الأمنية أدت، وفقا لمدرسـة كوبنهاغن، إلى انتـشار هذه العقلانية في مجـالات أخرى، بما في ذلك البيئة. حـذر "بـاري بـوزان" Barry Buzan و "أولي ويفـر" Ole Waver،[١٧] من أنه عنـد التفكير في خـطوات الأمنـنة مثل "الأمـن البيئي" يـتعين على المرء أن يـوازن الآثار الجانبيـة الإشكالية دائما لتطبيق عقلية أمنية مقـابل المزايا المحتملة للتركيز والانتباه والتعبئة".

نظرا للتعقيد الذي يكتنف العلاقة بين المناخ والأمن، حددت الدراسات الأمنية النقدية مجموعة من خطابات الأمن المناخي. تـوفر هذه الخطابات، ولا سيما خطابات الأمن القـومي والإنسـاني والجماعي، إطـارا مفاهيـميا لفهـم ادعاءات مختلـف الفاعلين والخيارات السياسية التي تكمن وراءها.

توضح النقاط التالية كـيف تم توظيف مفهوم الأمن المناخي وتفعيله من قبل فاعلين ذوي أجندات سياسيـة شديدة التبايـن، وتحديدا الدول الجزريـة الصغيرة النامية (SIDS) والدول الكبرى المـصدرة لانبعـاثات غـازات الاحتباس الحـراري. وتعكس الادعاءات المـتباينة لهـذه الأطراف فهمًا مختلـفًا جوهريًـا لطبيعة التهـديد المناخي والاستجـابات الضرورية له. وبالتالي، من الأهمية بمكان دراسة الآليات التي تصبح من خلالها بعض الخطابات الأمنية مهيمنة في سياقات مكانية وزمانية محددة، بينما يتم تهميش خطابات أخرى.

أ- خطاب الأمن القومي: تغير المناخ كتهديد وجودي

الخطاب الأول، الأكثر تقليـدية، يصور تغير المـناخ باعتباره تهـديدا للأمن القومي، ويـركز على الدولـة أو منطقة جـغرافية بـاعتبارهـا موضوع الحمايـة. وهو يوحي باحتـمالية حدوث اضـطرابات عنـيفة وحتى حـروب أهلية ناجمـة عن ندرة الموارد الطبيعية بسبب تغير المناخ[١٨]. يُبرر هـذا الخطاب اتخاذ تدابير استثنائية من خلال تـصويـر الهجرة واسعـة النطـاق الناجمـة عن تغير المنـاخ واحتماليـة الإرهاب كـ"تهـديدات" وجودية. وغالبا ما تتضمـن الاستجابات المقترحة تدخلات سياسية أو عسكرية في البلـدان التي تُصنّف على أنها الأكثر "هشاشة"، والتي تقع في الغالب في الجنوب العالمي، بهدف معلن هو تحقيق الاستقرار.

في العقود القـليلة الماضية، تم استدعاء هذا الخطاب من قبل عدد من الحكومات، التي بـدأت في استكشاف الـطرق التي ينـبغي بها دمج قضـايا تغير المنـاخ في التخطيط

العسكـري[١٩] . فقد أبرز تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية عام ٢٠١٩ حول آثـار تغير المناخ "التهـديدات" المباشرة التـي تفرضـها الظـواهر المناخيـة المتطرفة، كالفيضانـات وحرائق الغابـات وارتفاع مستـوى سطح البحر، على البنـى التحتية العسكرية والدفاعية، فضلا عـن العمليات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث[٢٠] .

تجدر الإشارة إلى أن تقريـرا صادرا عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي لعام ٢٠١٦ خلص إلى أن التغيرات المناخـية خلال العشرين سنة القادمة ستشكل مخاطر كبـيرة على الأمن القومي للـولايات المتحـدة[٢١] ، ليس فقط بـشكل مباشر من خلال التأثير على البنية التحتية العسكرية والمدنية، ولكن أيضا بشكل غير مباشر من خلال زيادة مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والصراعات، والهجرة الجماعية، وانتـشار الأمـراض، وكل ذلك يمكـن أن يضـع ضغـوطا كـبيرة على الحكـومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم [٢٢].

إن أحـد الشواغل الرئيسية الـتي تم إبرازها في هذه التقاريـر هو الهجرة الناجمة عن المناخ، والتي يتم تأطيرها كقضية أمن قومي للدول المستقبلة – في المقام الأول البلدان الغنية في الشمال–[٢٣] . وكما قال القائد مارك ب. نيفيت من البحرية الأمريكية، "إن أزمة اللاجئين [المنـاخية] المحتملة في العـالم النامي قد تـأتي إلى الولايات المتحدة في شكل أزمـة هجرة" [٢٤] . كما أكد مجلس الاستخبـارات القومي الأمريكي أنه "حتى لو لم تؤد الضغـوط البيئية النـاجمة عن المناخ إلى صراع، فـمن المرجح أن تساهم في الهجرات التي تـؤدي إلى تفاقم التـوترات الاجتماعيـة والسياسيـة، والتي يمكن أن يطغى بعضـها على الحكومات والسكـان المضيفين. من شبه المؤكد أن الطقس القاسي المفاجئ – مثل الفيضانات والجفاف والعـواصف الاستوائية الشديدة – سيزيد من عدد النازحين، لا سيما في المناطق غير المعتادة على مثل هذه الأحداث أو غير المستعدة لها [...][٢٥].

تكمن مشكلة هذا الخطاب في أنه يصوّر الأشخاص النازحين بسبب الكوارث الناجمة عن المناخ على أنهم "تهـديد" للأمن القومـي أو "أسلوب الحياة" الـوطني للبلدان المسـتقبلة[٢٦] . ومن الافتراضات الضمنية لهـذا الخطاب أيضا أن أغلبية الأشخاص الذين يهاجرون سيغادرون بلدانهم ويحـاولون الوصول إلى أوروبا أو شمال الكرة الأرضية.

إلا أن الأدلة تظهر أن هذه الهجرة ليست الأكثر شيوعا. يُظهر تقرير للمنظمة الدولية للهجرة أن الهجرة إلى شمال إفـريقيا أو أوروبا من دول غـرب ووسط إفريقيا تمثل ١٠ إلى ٢٠ في المائة فـقط من التحركـات، في حين أن ٨٠ إلى ٩٠ في المائة المـتبقية من

التحركات تكون داخلية في المنطقة[٢٧] .

لـقد حذر الكثير من رجـالات القانون من أن فـهم "الهجرة المناخيـة" كتهديد أمني يمثل إشكالـية لأسباب مختلفة؛ حـيث يقوم هذا الفهم بعزل الـدوافع البيئية للتنقل والهجـرة عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأكـبر، وينتهي نهايةً بتبرير التدابير التـي تحاول منع الهجـرة عن طريق إبقـاء الناس في أمـاكنهم الأصلـية ويؤدي إلى عسكرة الحدود.

بينما تـصنف الدول المسـتقبلة في الشـمال المهاجرين أو الـلاجئين المناخيـين غالبا كعامل مزعـزع للاستقرار، يكتسب مفهوم الأمن القومي معنى مغايرا تماما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة الناميـة (SIDS)، مثل توفالو وكيريباتي وجزر المالديف.. إذ تشير الأدلة العلمية القويـة إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر سيؤدي إلى غمر هذه الـدول الجزرية، وما يترتـب على ذلك من فقدان للأراضي والسيادة والهـوية الوطنية والثقـافية[٢٨] . وبالنـسبة لهذه الدول، فـإن التهديد الوجـودي للأمن القومي ليس مجـرد افتراض نظري، بل هو واقع ملمـوس. فارتفاع مستـوى سطح البحر بمقدار نصف مـتر إلى قرابة متر واحد بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، وفقا لتقديرات للهيئة الحكوميـة الدولية المعنية بتغير المنـاخ (IPCC)، سيجعل هذه الجزر غير قابلة للسكن، مما يجبر سكانها على النزوح وإعادة التوطين في أراضي دول أخرى[٢٩].

نظرا لغموضه المتأصل، يـتسع خطاب الأمن القومي ليشمل كلا من السياسات ذات النـزعة المحافظة للـدول الكبرى المسببة للانبعـاثات، كالولايات المـتحدة، ومطالبات الـبقاء التي ترفعها الـدول الجزرية الصغيرة النـامية. ومن خلال دمج تغير المناخ في التخطـيط الدفـاعي والعسكـري، قد يُفـضي خطاب الأمـن القومي إلى تعـزيز دور الفـاعلين العسـكريين في إدارة المـناخ، وربما تـبرير التـدخلات الراميـة إلى تحقيق الاستقـرار في البلدان المـصنفة "معـرضة للخطـر". وعلى هذا النحـو، يصْرف هذا الخطاب الانتباه عن الأسباب الهيـكلية والتاريخية لتغير المناخ، ولا سيما الترابط بين الاسـتعمار والاقتصاد الرأسمالي القـائم على الوقود الأحفوري. ونـتيجة لذلك، فإنه يُقصي مطالبات العدالة المنـاخية الأكثر جذرية التي يطرحها المتضررون من الاحترار العالمي ومطالبتهم بالتعويضات.

ب- خطاب الأمن الإنساني: التركيز على الفرد بدلاً من الدولة

الخطاب الثاني، الذي يسعى إلى التغلب على الآثار السلبية لخطاب الأمن القومي، هو الأمن الإنـساني. عادة ما يـرجع ظهور الأمن الإنسـاني إلى تقرير التنمـية البشرية لبرنـامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ . دعا التقرير إلى إعادة تركيز الأمن بعيدا عن مصالح الـدول المحددة إقليميا إلى احتياجات وأولـويات الفرد. من خلال التأكيد

على "العناصر الإنسانية للأمن"، مثل الجوع والمرض والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية(٣٠).

يسعى مفهوم الأمن الإنساني إلى الربط بين مستويي الأمن الفردي والجماعي. وقد كان هذا المفهوم محوريا في إضفاء الشرعية على تدخل مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية والتهديدات الأمنية "غير التقليدية"، كالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاتجار غير المشروع، والجريمة المنظمة، والأمراض المعدية. وفي سياق تغير المناخ، يركز خطاب الأمن الإنساني على هشاشة الأفراد والجماعات إزاء التغيرات المناخية وتداعياتها على حياتهم اليومية، مثل تراجع المحاصيل الزراعية، وندرة المياه، والظواهر المناخية المتطرفة، وتفشي الأمراض المستجدة. ويدعو هذا الخطاب إلى تبني تدابير تهدف إلى الحد من هذه الهشاشة من خلال التكيف مع تغير المناخ، كزيادة المساعدات الإنمائية، وتقديم الدعم التقني، وإعادة توطين السكان المهددين(٣١).

كان هذا الخطاب على رأس جدول الأعمال الدولي، كما يتضح من النهج الذي اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" في يونيو ٢٠٠٩، وبمبادرة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، عقدت الجمعية العامة مناقشة حول تغير المناخ وتداعياته على الأمن. من خلال القرار ٦٣/ ٢٨١ (٢٠٠٩)، خلص تقرير الأمين العام اللاحق إلى أن "الأدلة التجريبية على العلاقة بين تغير المناخ والصراع لا تزال ضئيلة، وبدلا من ذلك، يصف التقرير بشكل شهير تغير المناخ بأنه "مضاعف للتهديد" وأنه يؤدي إلى تفاقم التهديدات الناجمة عن الفقر وعدم المساواة وضعف المؤسسات وسوء إدارة الموارد الطبيعية وعدم كفاية الوصول إلى المعلومات والموارد. يحدد التقرير خمس طرق يمكن أن يؤثر بها تغير المناخ على الأمن، وهي الضعف (على سبيل المثال من خلال نقص الغذاء أو زيادة المخاطر على صحة الإنسان)، والتنمية (على سبيل المثال عن طريق تأخير التنمية)، والتكيف والأمن (على سبيل المثال من خلال الهجرة أو التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة)، انعدام الجنسية (من خلال اختفاء الأراضي)، والصراع الدولي (على سبيل المثال مدفوعة بالوصول إلى الموارد الدولية المشتركة)(٣٢).

وبالمثل، فإن تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠١٤ (AR4) يأخذ في الاعتبار العلاقة بين تغير المناخ والأمن الإنساني(٣٣). وجد أنه في حين أن انعدام الأمن الإنساني ليس له سبب واحد تقريبا، فإن تغير المناخ هو عامل مهم يهدد الأمن الإنساني من خلال: تقويض سبل العيش، والمساومة على الثقافة والهوية، وزيادة الهجرة التي يفضل الناس تجنبها، وتحدي قدرة الدول على توفير الظروف اللازمة للأمن الإنساني(٣٤).

على الـرغم من أن مقـاربة الأمن الإنـساني لتـغير المناخ تُـبرز تجارب واحتيـاجات وحقوق الأفراد الأكثر هشاشة في مواجهة التغيرات المناخية، متجاوزة بذلك المقاربات التقليديـة المتمحورة حول الدولة، إلا أن هذه المقـاربة تنطوي على بعض الإشكاليات النـظرية والعملية. فـمن الناحية النظـرية، يُنتقد تركيـز خطاب الأمن الإنساني على "الإنســان" كمرجعية مـركزية للأمن، كـونه يتجاهل الآثار بـعيدة المدى للاحترار العالمي على الأجيـال القادمة وعلى الأنواع غـير البشرية التي تشـاركنا الكوكب. ومن الناحية العملـية، فإن النزعة الكونية والليـبرالية التي تهيمن على الفهم السائد للأمن الإنساني قد تؤدي إلى حجب التـباينات الهيكلية في توزيع تأثيرات تغير المناخ، والتي تتأثر بعوامل التقاطع بين العرق والنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي.

بـالإضافة إلى مـا سبق، وعلى الرغـم من أن خطاب الأمن الإنـساني غالبًـا ما يُقدم باعتباره تجـاوزًا لخطاب الأمن القـومي التقليدي، أو على الأقل، تـصحيحًا له، فإن العلاقة الجدليـة بينهما تتسم بقدر أكبر من التعقيد. وأخيرًا، فإن تركيز خطاب الأمن الإنســاني على أوجه الضعف التــي تعتري الأفراد في البلـدان النامـية يثير إشكـالية المسـؤولية عن تغير المنـاخ. ففي حين يقر هـذا الخطاب بأن أوجـه الضعف هذه قد تكون نتاجا لعوامل بنيويـة تتجاوز نطاق سيطرة الأفراد، فإنه يميل، في الوقت ذاته، إلى اختـزال أسباب الضعف في عوامـل داخلية بحتة، تتـمثل في التخلف الاقتصادي، والقمع السيـاسي، وضعف المؤسســات، وغياب الحوكـمة الرشيـدة. ومن شأن هذا التوتر، المتأصل في خطاب الأمن الإنساني، أن يصرف الانتباه عن المسؤولية المزدوجة -الحاليـة والتاريخية -التـي تتحملها الدول الـصناعية الكـبرى عن التداعيات غير المتكـافئة لتغير المناخ. وعلى هـذا النحو، وبما يتماشى مع خـطاب الأمن القومي، قد يؤدي خطاب الأمن الإنساني إلى إضعاف المطالبات بتحقيق العدالة المناخية.

ج- خطاب الأمن الجماعي: تغير المناخ كتهديد عالمي

الخطـاب الثالث يؤطـر تغير المناخ على أنه "تهديـد" للأمن الجماعي/الدولي. تعتبر المنـظمات الدولية، ولا سيما مجلس الأمـن، بمثابة الجهات الأمنيـة الرئيسية. يجمع هـذا الخطاب بين عناصر خطابي الأمن القومـي والإنساني، في حين يتم التركيز غالبا على الأخطار/التهديدات التي يشكلها تغير المناخ على الحفاظ على السلام والاستقرار (وهو ما يـشبه خطاب الأمن القومي)، إن التهديـد الذي يشكله تغير المناخ يُفهم على أنه تهديـد للأفراد والدول والمجتمع الـدولي ككل. والنتيجة هي خـطاب مرن، يمكن نشره لتعزيـز الرؤى التضـامنيـة للمجتمع العالمي، وكـذلك اعتماده من قبل الجهات الأمنية التقليدية للحفاظ على النظام الدولي والوضـع الراهن.

يتجلى هذا التوتر في البيانات التي أدلت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهة،

ومجمـوعة الـــ٧٧ وحركة عدم الانحياز ودول نـامية أخرى من جهة أخرى، خلال المناقشـات المفتوحة لمجلس الأمن الدولي حـول تغير المناخ، ففي حين اعتمدت الأولى على خطاب الأمن الدولي لإبراز التهـديد الوجودي الذي يـشكله تغير المناخ، وطالبت مجـلس الأمن بالتحرك استجابة له، أثـارت الأخيرة مخاوف بشأن شرعية المجلس في معالجـة تغير المناخ. وفي رفـض إدراج تغير المناخ في جـدول أعمال مجلس الأمن، لا تنكر هذه الـدول أن تغير المناخ قـد يؤدي إلى تحديـات أمنية. ومع ذلـك، فإنها تثير مخاوف بشأن الطـبيعة غير التمثيلية لعضوية المجلس واحتمال أن تؤدي أمننة تغير المناخ إلى إخضـاع التنمية لأجندة أمنية أقل شفافية تهيمن عليها الدول المتقدمة(٣٥) .

أوضحت بوليفـيا ما سبـقت الإشارة إليه خلال المنـاقشات المفتـوحة لعام ٢٠١١، وأكدت أنه رغم الاعتراف بالبعـد الأمني لهذه المسألة –تغير المـناخ– ، فإننا لا نعتقد أنه ينبغـي أن يعالج مجلـس الأمن هذه المـسألـة لأن ممثلي أكبر الـدول المسـببة لانبعاثات غازات الدفيئة هم بالتحـديد تلك الدول التي لديها مقاعد دائمة في المجلس وحق النقض، كما شددت على ضرورة معالجـة الجانب الأمني لتغير المناخ في منتدى لا تمتلك فـيه الدول المذنـبة مقاعـد دائمة أو حق الـنقض. وينبغي منـاقشة ذلك في منتـدى يتم فيه تمثيـل الضحايا الـرئيسيين بـشكل كاف؛ الدول الجـزرية المهددة بالاختفاء، والبلدان ذات الأنهار الجليدية، والبلدان الأفريقية، وجميع البلدان النامية الـتي يتعين عليها دفـع ثمن الأضرار التي لم تسببهـا. واليوم، المنتدى الـوحيد الذي يتمتع بهذا المستوى من المشاركة هو الجمعية العامة. ولهذا السبب، ينبغي أن تعالج تلك الهيئة جميع جوانب تغير المناخ معالجة شاملة(٣٦).

وبـالمثل، أكد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على أهمية الأمم المتحدة كمسؤولة عن صون الـسلام والأمن، ودورها في تحفيـز الوعي العالمـي، مع بقاء دور المجلس التنـبيهي، لكن تـرى جمهوريـة الكونـغو أن منتـدى التشـاور وصياغـة المعايير والاستراتيجيات يجب أن يتم في مكان آخـر، كما على البلدان المسؤولة في المقام الأول عن التـلوث أن تكون مثالا يحتذى به من خلال الحـد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري(٣٧) .

جنوب إفريقيا بـدورها أعربت عن أملها في ألا تؤدي المناقشات بأي حال من الأحوال إلى الارتقـاء بمسألة المناخ أو البيئـة إلى بند في جدول أعمال المجلس، كما أعرب ممثل السودان متحدثا باسم المجموعـة الأفريقية عن قلقه بشأن قرار مجلس الأمن إجراء منـاقشة مفتـوحة حول القـضايا التي لا تـدخل في اختصاصه، وقـال إن مجموعة البلـدان الأفريقية حذرت من محاولات تحويل جدول الأعمال الذي يهم جميع الدول الأعضاء إلى مؤسسة أعطت القرارات النهائية لعدد قليل من أعضاء المنظمة، وأضاف

أنه إذا كانت الشـواغل والتحديات الناشئة عن تغير المـناخ والطاقة أكثر عمقا من أي وقت مضى، ولا سيما في أفريقيـا، فإن السبب الأساسي هو عـدم الوفاء بالالتزامات وعدم وجود إجراءات ملـموسة، لا سيما من البلدان المتقدمـة، لمعالجة الآثار السلبية المتعلقة بتلك القضايا[٣٨] .

أشـارت الدول النامية إلى كثـير من التناقضات في مواقف الـدول صاحبة الانبعاثات الكبيرة المؤثـرة على المناخ، فهنـاك التنديـد بالآثار الـسلبية لتـغير المناخ على الأمن والدعوة إلى قيام مجلس الأمـن بدور فاعل في معالجة تغير المناخ من ناحية، وفشلهم في تقليل انبعاثاتهم بشكل كبير، وقد اعتبرت مصر بـمعية الدول النامية هذا النقاش المفـتوح لمجلس الأمن محاولـة من الدول المتقدمـة للتغاضي عن مسـؤولياتها في هذا الـصدد، واعتبرت أن الطريق الصحيح لمكافحـة هذه الظاهرة الخطيرة واضح ويكمن في وفـاء جميع الأطراف – المتقـدمة والناميـة – بالتزامـاتها وفق مبدأ المـسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة[٣٩].

كما لوحـظ أعلاه، كانت الدول الجـزرية الصغيرة الـنامية أكثـر دعما لدور مجلس الأمن في معالجـة تغير المناخ، وغالبا ما انحـازت إلى البلدان المتقدمة. وفي حين أن هذا الأمر يستخدم كحجة لصالح شرعيـة مجلس الأمن للتعامل مع "أزمة" المناخ، فإن ما يتم إغـفاله في هذه الـتحليلات تلك التصريحـات التي أدلت بها الـدول الجزرية الصغيرة الـنامية. فخلال منـاقشة عام ٢٠٠٧، أشـارت بابوا غينـيا الجديدة إلى أن بلـدان جزر المحيط الهادئ تعاني بالفعل من أسوأ آثار تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مـستوى سطح البحر، الذي لا يرتـبط فقط بالشواغل البيئيـة، ولكن أيضا بالمسائل الاقـتصادية والاجتماعية والسياسية. وتـرى هذه الدول بأن الأخطار التي تواجهها الجزر الـصغيرة وسكانها لا تقل خطورة عن الأخطار التي تواجهها الدول والشعوب المهددة بالبنادق والقنابل[٤٠] .

وبالمثل، أبـرزت جزر المالديف أن تغير المناخ خطر يواجهه الجنس البشري، ومع ذلك، فإن عـواقب التقاعس عن العمل ستكـون هائلة بالنسبـة لأشد البلدان فقرا. يجب أن تتضمن الاستجـابة لمثل هذا الـتهديد التـزاما ملموسـا بتخفيض انبعـاثات غازات الاحتباس الحـراري، مع التزام أخلاقي بحماية البلـدان الفقيرة الضعيفة التي تواجه تغـير المناخ المتفاقم، وخلال مناقشة ٢٠١٨، أعادت جـزر المالديف التأكيد على حاجة البلدان الغنية لـتحمل المسؤولية عن عواقب تغير المنـاخ. والحاجة إلى آلية دولية قوية لمعالجة الخسائر والأضرار عندما تتجاوز آثار تغير المناخ قدرة الدول على التكيف[٤١].

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن تحولات مفهوم الأمن الدولي، وخاصة في سياق تغير المناخ، تعكس تحولات أعمق في فهمنا للتهديدات التي تواجه البشرية. لم يعد الأمن مقتصرًا على التهديدات العسكرية التقليدية، بل امتد ليشمل تحديات معقدة ومتشابكة مثل التغيرات البيئية والهجرة المناخية وانعدام الأمن الغذائي. وقد أدى هذا التحول إلى إدراج تغير المناخ كقضية أمنية ضمن جدول أعمال مجلس الأمن، مما فتح الباب أمام نقاشات واسعة حول شرعية هذا التدخل وفعاليته.

من خلال تحليل خطابات الأمن المناخي المختلفة –القومي، الإنساني، والجماعي– تبرز الدراسة كيف أن هذه الخطابات ليست مجرد أدوات تحليلية، بل هي انعكاس لمصالح سياسية متضاربة. ففي حين يستخدم خطاب الأمن القومي لتبرير التدخلات العسكرية وتقييد الهجرة، يركز خطاب الأمن الإنساني على حماية الأفراد والجماعات الأكثر هشاشة، بينما يدعو خطاب الأمن الجماعي إلى تعاون دولي لمواجهة التهديدات المناخية. ومع ذلك، فإن هذه الخطابات تظل محكومة بسياقات سياسية واقتصادية أوسع، حيث تتنافس الدول الكبرى والدول النامية على تأطير التحديات المناخية وفقًا لمصالحها.

إحدى النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي أن "أمننة" تغير المناخ، رغم إمكاناتها في تعزيز الوعي العالمي والاستجابة السريعة، تحمل في طياتها مخاطر كبيرة. فمن ناحية، قد تؤدي إلى تهميش المؤسسات البيئية الدولية، مثل اتفاقية باريس، ومن ناحية أخرى، قد تعزز هيمنة الدول الكبرى على أجندة الأمن الدولي، مما يقوض مطالب العدالة المناخية التي ترفعها الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تبني خطابات أمنية بديلة تعترف بالتداعيات غير المتكافئة لتغير المناخ، وتعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، مثل الفقر وعدم المساواة والاستغلال غير العادل للموارد الطبيعية. كما يجب أن تعكس هذه الخطابات التزاما أخلاقيا تجاه الأجيال القادمة والأنواع غير البشرية التي تشاركنا الكوكب.

أخيرا، تؤكد الدراسة أن مواجهة التحديات المناخية تتطلب أكثر من مجرد تدخلات أمنية. فهي تتطلب مقاربة شاملة تعزز التعاون الدولي، وتدعم التنمية المستدامة، وتحترم حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يمكن لمجلس الأمن أن يلعب دورًا إيجابيًا، شريطة أن يعمل في انسجام مع المؤسسات الدولية الأخرى، وأن يتبنى رؤية أكثر شمولية للأمن، تعترف بالترابط بين السلام والعدالة البيئية.

في النهاية، فإن تحولات الأمن المناخي ليست مجرد قضية سياسية أو قانونية، بل هي اختبار لإنسانيتنا الجماعية وقدرتنا على التعامل مع التحديات التي تهدد

وجـودنا المشـترك على هـذا الكوكب. ولن يكـون الحل في عسكرة الأزمـة، بل في تعزيز التعاون العالمي والعدالة المناخية، حتى نضمن مستقبلا آمنا ومستداما للجميع.

قائمة المراجع

مراجع أجنبية:

- Barnett, J. (2001). The meaning of environmental security: Ecological politics and policy. Zed Books.
- Binder, M., & Heupel, M. (2018). Contested legitimacy: The UN Security Council and climate change. https://www.researchgate.net/publication/325100283_Contested_legitimacy_The_UN_Security_Council_and_climate_change
- Buzan, B. (2016). People, states, and fear: An agenda for international security studies in the post-cold war era (2nd ed.). ECPR Press.
- Cusato, E. (2022). Of violence and (in)visibility: The securitisation of climate change in international law. London Review of International Law, 10(2), 193–221. https://doi.org/10.1093/lril/lrac024
- Eckersley, R. (2007). Ecological intervention: Prospects and limits. Ethics & International Affairs, 21(3), 293–316. https://doi.org/10.1111/j.1747-7093.2007.00090.x
- Gemenne, F. (2011). Climate-induced population displacements in a 4°C+ world. Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences, 369(1934), 182–195. https://doi.org/10.1098/rsta.2010.0296
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2014). Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press. https://www.ipcc.ch/report/ar5/wg2/
- International Organization for Migration (IOM). (2020). Regional mobility maps: West and Central Africa. https://migration.iom.int/sites/default/files/public/reports/

IOM%20WCA_Mobility%20mapping%20-%202020%20June_FINAL.pdf

• National Intelligence Council (NIC). (2016). Implications for US National Security of anticipated climate change (NIC-CR-2016-01). Office of the Director of National Intelligence.
https://www.dni.gov/files/documents/Newsroom/Reports%20and%20Pubs/Implications_for_US_National_Security_of_Anticipated_Climate_Change.pdf

• Nevitt, M. P. (2015). The Commander in Chief's authority to combat climate change. Cardozo Law Review, 37, 437-484.

• Nevitt, M. P. (2021). Is climate change a threat to international peace and security? Michigan Journal of International Law, 42(3), 527-574. https://repository.law.umich.edu/mjil/vol42/iss3/3

• Nurse, L. A., McLean, R. F., Agard, J., Briguglio, L. P., Duvat-Magnan, V., Pelesikoti, N., Tompkins, E., & Webb, A. (2014). Small islands. In V. R. Barros, C. B. Field, D. J. Dokken, M. D. Mastrandrea, K. J. Mach, T. E. Bilir, M. Chatterjee, K. L. Ebi, Y. O. Estrada, R. C. Genova, B. Girma, E. S. Kissel, A. N. Levy, S. MacCracken, P. R. Mastrandrea, & L.L. White (Eds.), Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part B: Regional Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (pp. 1613-1654). Cambridge University Press.

• Orford, A. (1996). The politics of collective security. Michigan Journal of International Law, 17(2), 373-409.
https://repository.law.umich.edu/mjil/vol17/iss2/3

• Scott, S. V., Keenan, P. J., & Ku, C. (2018). The creation of a climate change court or tribunal. In S. V. Scott & C. Ku (Eds.), Climate change and the UN Security Council (pp. 66–84). Edward Elgar Publishing.
https://doi.org/10.4337/9781785364648.00011

• Trombetta, M. J. (2008). Environmental security and climate change: Analysing the discourse. Cambridge Review of International Affairs, 21(4), 585–602.
https://doi.org/10.1080/09557570802452920

• UK Government. (2018). Global strategic trends: The future starts today (6th ed.). Development, Concepts and Doctrine Centre.

https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/771309/Global_Strategic_Trends_-_The_Future_Starts_Today.pdf

• UN Development Programme (UNDP). (1994). Human Development Report 1994 : New dimensions of human security. Oxford University Press. https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr1994encompletenostatspdf.pdf

• United Nations. (1945). Charter of the United Nations. (Referenced for Chapter VII, Article 39).

• United Nations Department of Public Information. (2007, April 17). Security Council holds first-ever debate on impact of climate change on peace, security, hearing over 50 speakers.
SC/9000. https://press.un.org/en/2007/sc9000.doc.htm

• United Nations General Assembly. (2009, June 11). Climate change and its possible security implications (Resolution 63/281).
A/RES/63/281. https://digitallibrary.un.org/record/656156?v=pdf

• United Nations Secretary-General. (2009, August 10). Follow-up to and implementation of the Mauritius Strategy for the Further Implementation of the Programme of Action for the Sustainable Development of Small Island Developing States (Report of the Secretary-General). A/64/278.

• United Nations Security Council. (1991, April 5). Resolution 688 (1991). S/RES/688(1991).

• United Nations Security Council. (1992, January 31). Note by the President of the Security Council.
S/23500. https://digitallibrary.un.org/record/196971?ln=ar

• United Nations Security Council. (1992, December 3). Resolution 794 (1992). S/RES/794(1992).

• United Nations Security Council. (2000, October 31). Resolution 1325 (2000) [on women and peace and security]. S/RES/1325(2000).

• United Nations Security Council. (2004, February 29). Resolution 1529 (2004). S/RES/1529(2004).

• United Nations Security Council. (2011, June 7). Resolution 1983 (2011) [on the

impact of the HIV/AIDS epidemic on international peace and security]. S/RES/1983(2011).

• United Nations Security Council. (2011, July 20). Statement by the President of the Security Council. S/PRST/2011/15.

• United Nations Security Council. (2017, March 21). Resolution 2349 (2017) [on the Lake Chad Basin region]. S/RES/2349(2017).

• United Nations Security Council. (2017, November 21). Resolution 2388 (2017) [on trafficking in persons in armed conflict]. S/RES/2388(2017).

• United Nations Security Council. (2018, January 30). Statement by the President of the Security Council. S/PRST/2018/3.

• United Nations Security Council. (2020, July 1). Resolution 2532 (2020) [on the cessation of hostilities in the context of the COVID-19 pandemic]. S/RES/2532 (2020).

• US Department of Defense (DoD). (2019). Report on effects of a changing climate to the Department of Defense. https://climateandsecurity.org/wp-content/uploads/2019/01/sec_335_ndaa-report_effects_of_a_changing_climate_to_dod.pdf

• Voigt, C. (2009). Security in a "warming world": Competences of the UN Security Council for preventing dangerous climate change. In C. M. Bailliet (Ed.), Security: A multidisciplinary normative approach (pp. 307–328). Brill Nijhoff.

• W?ver, O. (2011). Buzan and W?ver's securitization theory. In R. A. Denemark (Ed.), The international studies encyclopedia. Blackwell Publishing.

مراجع باللغة العربية

•خديجة عـرفة. (٢٠٢٢). الأمن الإنـسـاني في ظل التغـيرات المناخيـة.. تحديات متزايدة. مجلة السياسة الدولية.

•الخليفي، أحمد. (٢٠١٨). الأمن الإنساني وتحديات تغير المناخ: دراسة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت.

الهوامش

١- للحصــول عل بعض الأمثلة أنظر قـرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ من سنة ١٩٩١ والـذي وجد فيه المجلـس أن التدفقـات الكبيرة للاجئـين عبر الحدود يشـكل تهديدا للـسلام. وقرار مجلس الأمن رقـم ٧٩٤ لعام ١٩٩٢بشأن الـصومال، حيث وصف المجلس المأساة الإنسانية الناجمة عن الصراع في الصومال بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين. وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٢٩ لسنة ٢٠٠٤ حول الوضـع في هايتي والذي رأى فيه المجلس تهديدا للاستقرار في منطقة الكاريبي وبالتالي تهديدا للسلم والأمن الـدوليين. الإضافـة إلى التعامل مع المخـاوف الأمنية "غـير التقليديـة" في المواقف الخـاصة بكل بلـد، فقد تبنـى مجلس الأمن قـرارات "مواضيعـية" حول قـضايا مختلفة. على سبـيل المثال، انظر قرار مجلـس الأمن رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن. وقرار ١٩٨٣ (٧ يونيو ٢٠١١) بشأن فيروس نقص المناعة وتشجيع إدراجه في ولاياته المتعلقة بحفظ السلام . والقرار ٢٣٨٨ سنة ٢٠١٧ بأن الاتجار بالبشر.

٢- انظر البيان الرئاسي لمجلس الأمن S_23500 لسنة ١٩٩٢
((https://digitallibrary.un.org/record/196971?ln=ar، (١٥ مارس ٢٠٢٣).

٣- "مجلس الأمـن يتبنى قـرارا يدعم دعـوة الأمم المتحدة العـالمية إلى وقف إطلاق النار"، ٢٠٢٠، ((https://bit.ly/41gNuiW، (٢٠ مارس ٢٠٢٣).

4- Anne Orford, (1996). " The Politics of Collective Security", Michigan Journal of International Law, volum 17, p.377.

5- Ibid. p. 400.

6- M Nevitt, (2021). " Is Climate Change a Threat to International Peace and Security?" 42 Michigan Journal of International Law, p. 527.

٧- بيان رئيس مجلس الأمن (٢٠ يوليو ٢٠١١) .UN Doc S / PRST / 2011/15

٨- أنـظر قـرار مجلس الأمـن رقم ٢٣٤٩ (٢١ مارس ٢٠١٧)، وقـد أدرج مجلس الأمن الدولي إشارات إلى مخاطر الأمن المناخي أيـضا في القرارات المتعلقة بالصومال ودارفور وغرب إفريقيا، والساحل ومالي، انظر على سبيل المثال البيان الرئاسي لمجلس الأمن (٣٠ يناير ٢٠١٨) الوثيقة الأممية .S/PRST/2018/3

9- Eliana Cusato, " Of violence and (in)visibility: the securitisation of climate change in international law", London Review of International Law, Volume 10, Issue 2, July 2022, < https://bit.ly/41LSxbf> (March 28, 2023)

١٠- المادة ٣٩ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

11- C Voigt, 'Security in a "Warming World": Competences of the UN Security Council for Preventing Dangerous Climate Change' in CM Bailliet (ed), Security: A Multidisciplinary Normative Approach (Brill 2009) 307–8.

١٢- نفس المرجع السابق.

13- Scott, S. V., Keenan, P. J., & Ku, C. (2018). The Creation of a Climate Change Court of Tribunal. In S. V. Scott, & C. Ku (Eds.), Climate Change and the UN Security Council (pp. 66-84). Edward Elgar Publishing. https://doi.org/10.4337/9781785364648.00011

14- Eckersley, R. (2007). Ecological Intervention: Prospects and Limits. Ethics & International Affairs, 21(3), 293–316

15- See B Buzan, People, State, and Fear (2nd edn, European Consortium for Political Research Press 2016), 29–32.

16- MG Trombetta, 'Environmental Security and Climate Change : Analysing the Discourse' (2008) 21 Cambridge Review of International Affairs 585, 588.

١٧- يعد باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Waver)من أبرز الأكاديميين في مجال العلاقات الدولية، وهما من الشخصيات الرئيسية في مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية. تتمحور مساهمتهما الأساسية حول نظرية الأمننة (Securitization Theory)، كإطار تحليلي طوره بوزان وويفر، بشكل أساسي في كتابهما الأمن: إطار تحليلي جديد (١٩٩٨)، وطُوِّرَ بشكل أكبر في كتاب المناطق والقوى: بنية الأمن الدولي (٢٠٠٣)، تشرح هذه النظرية كيفية تحول قضية ما إلى قضية أمنية. لا يتعلق الأمر بما إذا كان هناك شيء ما يمثل تهديدا موضوعيا، بل بكيفية تقديمه وقبوله كتهديد من خلال عملية خطابية وسياسية.Waver, Ole (2011). "Buzan and Waver's Securitization Theory." In The International Studies Encyclopedia, edited by Robert A. Denemark. Blackwell Publishing.

18- Barnett, Jon. (2001). The Meaning of Environmental Security : Ecological Politics and Security in the Post-cold War. Zed Books.

١٩- وفقًا لمؤشر الأمن المناخي العالمي، فإن حوالي ٧٠ في المائة من دول العالم تشير صراحة إلى أن تغير المناخ يشكل مصدر قلق للأمن القومي. المؤشر متاح على موقع مشروع الأمن الأمريكي، " مؤشر الأمن المناخي العالمي " .

<https://www.americansecurityproject.org/climate-energy-and-security/climate-change/gsdicc/>.

20- US Department of Defence, 'Report on the Effects of a Changing Climate to the Department of Defence' (2019)
<https://climateandsecurity.org/wp-content/uploads/2019/01/sec_335_ndaa report_effects_of_a_changing_climate_to_dod.pdf>.

٢١- وقد جاء في هذا التقرير أنه " خلال السنوات الخمس المقبلة، ستنشأ مخاطر الأمن القومي المرتبطة بتغير المناخ في الغالب من الظواهر الجوية الشديدة المتميزة، لا سيما في المناطق ذات الإدارة الضعيفة، أو الظروف المعيشية السيئة، أو الصراع المستمر الذي يحد من قدرة الحكومات والمجتمعات على التعامل مع الإجهاد الإضافي [...]. نحن نقدر أنه خلال العشرين عاما القادمة – بالإضافة إلى الظواهر المناخية الشديدة المدمرة بشكل متزايد – ستظهر تأثيرات تغير المناخ بطرق منهجية أوسع، مثل المحيطات الأكثر حمضية، وتدهور التربة وجودة الهواء، وارتفاع مستويات سطح البحر، مما يؤدي إلى استمرار الآثار المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومي للولايات المتحدة " .

22- National Intelligence Council, 'Implications for US National Security of Anticipated Climate Change' (2016) <https://www.hsdl.org/?view&did=795549>.

23- UK Government, Global Strategic Trends : The Future Starts Today (2018) 13 <https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/771309/Global_Strategic_Trends_-_The_Future_Starts_Today.pdf>.

24- MP Nevitt, 'The Commander in Chief's Authority to Combat Climate Change' (2015) 37 Cardozo Law Review 437, 475

25- National Intelligence Council. (2016). Implications for US National Security of Anticipated Climate Change. NIC-CR-2016-01. https://www.dni.gov/files/documents/Newsroom/Reports%20and%20Pubs/Implications_for_US_National_Security_of_Anticipated_Climate_Change.pdf

26- Gemenne, F. (2011). "Climate-Induced Population Displacements in a 4°C+ World." Philosophical Transactions of the Royal Society A.

27- International Organization for Migration, 'Regional Mobility Maps: West and Central Africa' (2020)
<https://migration.iom.int/sites/default/files/public/reports/IOM%20WCA_Mobility%20mapping%20-%202020%20June_FINAL.pdf>.

28- 'Follow-Up to and Implementation of the Mauritius Strategy for the Further Implementation of the Programme of Action for the Sustainable Development of Small Island Developing States – Report of the Secretary General' (10 August 2009) UN Doc A/64/278, para. 69.

29- Nurse, L. A., et al. (2014). "Small Islands." In Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part B: Regional Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press.

30- UN Development Programme, 'Human Development Report : New Dimensions of Human Security' (1 January 1994) <https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr1994encompletenostatspdf.pdf>.

٣١- خديجة عرفة. (٢٠٢٢). "الأمن الإنساني في ظل التغيرات المناخية.. تحديات متزايدة"، مجلة السياسة الدولية. وأيضا انظر الخليفي، أحمد. (٢٠١٨). الأمن الإنساني وتحديات تغير المناخ: دراسة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت. ص ٤٥ .

٣٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تغير المناخ وتداعياته الأمنية المحتملة، القرار A/RES/63/281، الدورة ٦٣، بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٩ .

https://digitallibrary.un.org/record/656156?v=pdf

33- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 'Climate Change 2014 : Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change' <https://www.ipcc.ch/report/ar5/wg2/>.

٣٤- نفس المرجع السابق.

35- M Binder and M Heupel, (2008) 'Contested Legitimacy: The UN Security Council and Climate Change'

https://www.researchgate.net/publication/325100283_Contested_legitimacy_The_UN_Security_Council_and_climate_change

36- " SECURITY COUNCIL HOLDS FIRST-EVER DEBATE ON IMPACT OF CLIMATE CHANGE ON PEACE, SECURITY, HEARING OVER 50 SPEAKERS", PRESS RELEASE SECURITY COUNCIL, Department of Public Information, News and Media Division, New York Security Council, 17 April, 2007, <

https://press.un.org/en/2007/sc9000.doc.htm> .

٣٧- "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 'مناقشة مفتوحة ٢٠٠٧'، وقد تم اتخاذ موقف مماثل من قبل ممثلي الصين وباكستان والسودان وجنوب إفريقيا وكوبا وناميبيا، من بين آخرين. "

https://press.un.org/en/2007/sc9000.doc.htm

٣٨- نفس المرجع.

39- SECURITY COUNCIL HOLDS FIRST-EVER DEBATE ON IMPACT OF " CLIMATE CHANGE ON PEACE, SECURITY, HEARING OVER 50 SPEAKERS", Op.Cit.

٤٠- نفس المرجع السابق.

٤١- نفسه.